نقاش اقتصادي حول الرواتب المنخفضة

القادري: العامل لا يحصل على راتب بل «إعانة» والفساد أصبح ضرورة بسبب الحاجة والسماء لن تمطر لنا حلولاً

كيف نطبق الدفع الإلكتروني لراتب لا يكفي يومين

| محمود الصالح

تركزت الحوارات خلال الورشة التي أقامها المرصد العمالي للدراسات والبحوث التابع للاتحاد العام لنقابات العمال حول الرواتب والأجور المنخفضة ضمن سياسة التوظيف الاجتماعي وفي إطار إعادة تعريف دور الدولة، على السبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين الرواتب وتكاليف المعيشة.

وأكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن موضوع الندوة مرتبط بمشروع الإصلاح الإداري، والهدف منها الوصول إلى نتائج تصب في إطار الجهد العام في مسيرة التعافي بعد ١٢ عاماً من الحرب التي أدت إلى إعاقة مسيرة التنمية.

ويرى القادري أن سورية بعد الحرب لن تكون كما كانت عليه قبل الحرب، وطلب من الباحثين الحضور اجتراح الحلول لأن السماء لن تمطر لنا حلولاً، ولا بديل من الاعتماد على أنفسنا كسوريين في تقديم الرؤى السليمة لصانع القرار في البلاد.

وأضاف رئيس الاتحاد العام أنه لا يوجد في سورية الآن تشغيل اجتماعي، ويرى أن الفساد أصبح ضرورة بسبب عدم استطاعة الشخص الحصول على حاجته، اليوم نحن لدينا شبه أجور، فكيف نستطيع مكافحة الفساد في ضوء ذلك، ويجب على الحكومة أن توفر العتبة التي توفر الحد الأدنى للمعيشة، ودعا إلى وضع إستراتيجية واضحة للتشغيل وردم الفجوة بين الأجور ونفقات المعيشة.

ويعتقد القادري أن العامل اليوم لا يحصل على راتب بل على «إعانة» ومن حقه الحصول على ما يكفي عائلته وهذا الحق كفله له الدستور.

وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف ترى ضرورة إعادة هيكلة دور الدولة في ضوء التحديات الاقتصادية المفروضة على سورية، والتطور التكنولوجي الذي فرض على كل دول العالم إعادة هيكلة دورها.

ورأت سفاف أن دور الدولة يجب أن يتحدد فقط في الجوانب الأساسية الدفاع والصحة والتعليم، ولا يجوز أن تكون أجور الخدمات الطبية مثلاً تقدم للفقير مثل الغني، موضحة أن التوظيف الاجتماعي مازال قائماً وسيبقى، ودعت القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا الجانب لأن توظيف القطاع الخاص اليوم لا يستوعب أكثر من ٣ بالمئة من قوة العمل، وأقرت بوجود فائض عمالة وسوء توظيف للعمالة، ورأت أن قانون العاملين الأساسي في الدولة محبط لأنه نقطة سوداء في تاريخ الإدارة في سورية.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد طرح جملة من الأسئلة كشخص محاور وليس كوزير ومنها أن هناك تناقضاً في الطروحات المقدمة في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث تم انتقاده في الوقت نفسه المطالبة به، ويرى أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو ضرورة ولا يمكن الاستغناء عنه ولا بديل قانونياً عنه الآن في سورية، ويرى أن توزيع الثروة تم على العمال والفلاحين من خلال إجراءات حكومية معينة.

وتساءل المنجد ألا يجب أن «تقطم» الدولة رضيعها؟ واستغرب أن يتم معاملة ابنة الوزير في تكاليف الدراسة الجامعية كما تعامل ابنة الموظف العادي في التخصص نفسه وفي الوزارة نفسها.

أما عن رؤيته كوزير يعتقد أن البلد الآن لا يحتمل التجارب، وعلينا جميعاً أن نعمل بوطنية عالية كجزء من الصمود السياسي لبلدنا، ووعد بإطلاق منصة سوق العمل في بداية نيسان القادم.

الدكتور رفعت حجازي قدم بحثاً عن موضوع الندوة أكد فيه أنه لا يمكن الحديث عن الرواتب بمعزل عن التنمية، وقدم مجموعة من المعطيات التي أكدت تذبذب الناتج المحلي لسنوات ما قبل الأزمة وخلالها، حيث وصل الانهيار إلى -٢٦ بالمئة في عام ٢٠١٣ ثم تحسن في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ١ بالمئة وعاد إلى المنحنى السلبي في عام ٢٠٢٢، وأكد أن توزيع الناتج لا يعبر عن الواقع، وقد شهدت حصة العمل من الناتج المحلي تدهوراً كبيراً خلال الحرب بسبب عدم المواءمة بين الرواتب والأجور والنفقات حيث كانت ٩ بالمئة من الناتج المحلي.

واقترح أن تكون هناك مواءمة بين القيمة الاسمية للرواتب والأجور والقيمة الفعلية، وطلب إجراء دراسة موضوعية لقرار رفع الدعم، ودعا إلى إنشاء نظام وطني للرواتب يسعى لتقليص الهوة بين الأجور والنفقات، وأكد ضرورة إيجاد سوق للعمل واضح المعالم.

عدنان عزوز تحدث عن المعايير التي وضعتها منظمتا العمل الدولية والعربية التي يجب أن تكون جزءاً من التشريعات الوطنية، لأن سورية وافقت عليها التي أكدت ضرورة توفير احتياجات العامل وأسرته وفق تكاليف المعيشة، وأن يكون الحد الأدنى للأجور مساوياً لتكاليف المعيشة.

بسام أبو عبدالله يرى أن هناك توظيفاً اجتماعي والجهاز الإداري بيروقراطي في سورية وكان التوظيف الاجتماعي ناجماً عن الولاء السياسي، وأضاف إن الدور الأبوي للدولة مازال قائماً ويجب أن ينتهي لأنه لا توجد دولة في العالم تعلم ابناءها ٢٠ سنة مجاناً، ويطالب أن يكون هناك تمكين للمواطنين وليس إعاشتهم.

رفيق علوني قال: نحن لا نرى وجوداً لتوظيف اجتماعي في القطاع العام لأن عمالنا يعملون أحياناً ١٢ ساعة متواصلة، ولا أحد من العاملين في الدولة يعمل براتبه، إنما نعمل جميعاً بوطنيتنا، وشدد على ضرورة استمرار الدور الأبوي للدولة لأنه موجود في أغلب دول العالم.

زكريا زريق يرى أن الدور الأبوي للدولة اليوم يسعى لقتل القطاع العام، وإذا استمر الوضع كما هو عليه الآن فلن يستمر القطاع العام أكثر من خمس سنوات، في أي دولة في العالم عندما يتم بناء سياسة أجور يتم دراسة الواقع الاقتصادي بشكل صحيح، اليوم الدولة تعرف أن الموظف يذهب إلى الوظيفة بهدف الرشوة لأن الراتب لا يكفي، ويجب أن نبحث في تحقيق حاجة الأسرة ليس بطريقة الدعم، لأن العامل يجب أن يأخذ حقه والدعم يجب أن يخصص لمن ليس لديه عمل.

عابد فضلية قال: حتى الآن لا نتحدث عن الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه، ولم ندرس الفرق بين الأجور الاسمية والفعلية التي يشكل التضخم الفرق بينها، ويرى فضلية أن القرارات التي تصدر أسبوعياً كل منها « آلعن» من الثاني إذ تركت آثاراً سلبية على القطاعات الإنتاجية، حيث زادت أسعار الأسمدة عدة مرات وهذا سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية المرتبطة به ، وكلنا يعرف أن المنتجات الزراعية والصناعة تشكل ٧٠ بالمئة من سلة احتياجات الاستهلاك.

عمار بكداش قال: إذا أردنا معرفة وضع القوى العاملة فلا يمكن النظر لها بشكل مجرد وإنما بالنظر إليها في إطار الواقع الاقتصادي العام، والمقياس الصحيح هو قياس نقص الموازنة على الناتج المحلي، والسبب الخطط الخمسية التي فتحت الاستيراد على مصراعيه، اليوم هناك ٥ بالمئة من أبناء الشعب السوري يعيشون على حساب ٩٥ بالمئة من الشعب، وهذا أدى إلى استقطاب طبقي، والنتيجة أن الجائع لا يستطيع أن ينتج، وكشف أن هناك كميات هائلة من الغاز في وسط وغرب سورية أعطيت لشركات لم تبدأ باستثمارها لأسباب مجهولة.

نائب رئيس اتحاد غرف الصناعة لبيب إخوان قال: نحن لا نقول في سورية هناك قطاع عام وقطاع خاص إنما قطاع وطني، وطلب من الورشة توصيف المرض للوصول إلى نتائج مفيدة ومنها أننا في سورية ليس لدينا بيانات صحيحة يمكن التأسيس عليها، حيث يوجد عامل يقبض راتب خمسة ملايين ويتم تسجيله في السجلات بـ ٢٠٠ الف ليرة، ودعا إلى كشف المستور ومن دون ذلك لن نصل إلى نتيجة، وهذا يحتاج إلى قوانين جديدة وملامسة هذه القوانين هو جرأة، فهل هذه الجرأة موجودة لدى المسؤولين في الدولة؟

عضو المكتب التنفيذي لاتحاد العمال حسناء كوارة قالت: نحن نرفض التسول في الدولة لأن العمال اليوم يعملون بوطنيتهم، والمشكلة الأساسية تتمثل في حوامل الطاقة، فالحكومة تريد سد العجز من خلال زيادة أسعارها، وكل زيادات الرواتب خفضت الدخل قياساً إلى تكاليف المعيشة.

شفيق عريش قال: نحن ليس لدينا موارد بشرية، حيث تبلغ نسبة حاملي الإعدادية ٦٦ بالمئة من العاملين ونحن بحاجة إلى إصلاح منظومة التعليم، هناك ٢٥ كلية اقتصاد وكلما زادت زاد فشلنا، ويعتقد أن الهرم السكاني بدأ يضيق وسنصل في مرحلة إلى أن المعيل لن يستطيع أن يعيل، ومظلة الدعم كانت كبيرة وغطينا تحتها كل الفساد والفشل والهدر، والدعم وهم، والحكومة من دون ملف الدعم لن يبقى لها أي دور، نحن بحاجة لإصلاح سياسة الأجور وفق الدستور.

علي كنعان طلب أن تصدر الحكومة فئات نقدية متعددة حتى فئة ١٠٠ الف ليرة، وطلب أن يكون الدفع الإلكتروني مرتبطاً بالأجور، لأن الدفع الإلكتروني يرتبط بالأجور والبنية التحتية والثقافة، ولا يجوز تطبيقه في وجود راتب لا يكفي ليومين.

ويرى أن أسباب ما نحن فيه اليوم هي الأسباب ذاتها قبل الأزمة، حيث كنا نعاني ضعف الاجور والفساد والتضخم، اليوم الأجر المقابل لأجر ما قبل الأزمة هو ١٠ ملايين ليرة، والسعر الحقيقي للدولار على أرض الواقع هو ٥٠ الفاً وليس ١٤ الف ليرة.

• سفاف: قانون العاملين نقطة سوداء في تاريخ الإدارة في سورية

• كنعان: على الحكومة أن تصدر فئة ١٠٠ ألف ليرة

المنجد:

ألا يجب أن «تفطم» الدولة رضيعها؟ فابنة الوزير لا يجوز أن تعامل كابنة العامل

علوني:

لا جود لتوظيف اجتماعي في القطاع العام وعمالنا يعملون ١٢ ساعة متواصلة

بكداش:

لماذا لا تستثمر حقول الغاز في وسط وغرب سورية التي أعطيت لشركات لم تباشر بها؟

٢٠ مليار ليرة غرامات ضبوط الإشغال وتسوية المخالفات في عام

مديرة دوائر الخدمات: مهمتنا «الحفر الصغيرة» وتزفيت المساحات الكبيرة يفوق إمكاناتنا

جورية: لجنة للكشف على البيوت القديمة الآيلة للسقوط في دمشق القديمة

| فادي بك الشريف

بينما كشفت الأرقام أن تحصيلات تسوية المخالفات بلغت ١٠ مليارات ليرة خلال عام والرقم ذاته بالنسبة لضبوط الإشغال المسجلة بحق عدد كبير من المخالفات، أوضحت مديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق ريما جورية أن إيقاف تسوية المخالفات المثبتة القدم قبل صدور المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ تم بموجب اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية ولا يتم الاستمرار أو العدول عن القرار إلا بقرار من المجلس.

ورداً على مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق حول وجود خدمات سيئة من زفت وإنارة وحفريات، أكدت جورية أن تزفيت وإصلاح مساحات كبيرة يفوقان إمكانية دوائر الخدمات، منوهة إلى الاعتماد على مديرية الصيانة، لينحصر دور دوائر الخدمات بترميم الحفر الصغيرة وإنجاز أعمال الإصلاح وفق الإمكانات المتاحة.

وشددت جورية على معالجة مخالفات البناء من كل الدوائر بمؤازرة من ورشة الهدم المركزية.

من جانبه كشف مدير الصيانة نضال الحافظ عن دراسة لإصلاح المجبل الألماني، مضيفاً: في حال توفر الاعتماد سيتم التعاقد على الإصلاح، وأكد أن توريد السائل الزفتي يتم حال وجود المادة في مصفاة بانياس، مبيناً أن أعمال التزفيت متوقفة حتى ١٥ نيسان القادم.

كما أشار الحافظ إلى زيادة مخصصات المجبول الإسفلتي لدوائر الخدمات هذا العام، مضيفاً: إن مركز خدمة المواطن في حي القابون أصبح جاهزاً وسيتم تسليمه لمديرية مراكز خدمة المواطن خلال الأيام القادمة.

وأكدت مديرة دمشق القديمة أميمة عبود أنه تم تشكيل لجنة من المديرية ونقابة المهندسين ودوائر الخدمات للكشف وبيان مدى خطوة العقارات والبيوت القديمة الآيلة للسقوط، بالتزامن مع الجولات المتخذة والإجراءات لإزالة الخطورة من خلال منح الإذن اللازم للترميم.

وحول انتقال عقارات منطقة شرقي التجارة والعدوي إلى مديرية المصالح العقارية، أكد مدير السجل المؤقت نوري سليمان أن هذا الموضوع يعود لمديرية المصالح العقارية ومحافظة دمشق لجهة إعداد مشروع إفرازي وتصحيح أوصاف لكون المنطقة لها وضع خاص لجهة نظام البناء الساري في حينه.

وبخصوص جنوب الميدان قال مدير التخطيط والتنظيم العمراني حسن طرابلسي: تم تنظيم المنطقة في الخمسينيات، وتشكيل ٥ لجان لحل الخلافات، إلا أن هذه اللجان لم تنه أعمالها بسبب عدم توفر المعلومات عبر الوحدات القديمة لكونه أصبح عدد الوحدات السكنية والتجارية كبيراً جداً، وأضاف: نظراً لوجود عدد كبير من الأبنية المحدثة تم اعتبار المنطقة ضمن خطة المحافظة بإعادة تنظيم المنطقة.

هذا وركزت مداخلات أعضاء المجلس على ضرورة قيام مديرية دمشق القديمة بالكشف الدوري على الأبنية القديمة والآيلة للسقوط ومعالجتها فوراً، وإعادة العمل بتسوية المخالفات المثبتة القدم قبل عام ٢٠١٢ ومعالجة مخالفة في منطقة الشاغور- بستان الدور، مطالبين بإفراز وتصحيح أوصاف منطقتي شرقي التجارة والعدوي وإصدار صحائف عقارية لهاتين المنطقتين والإسراع بتجهيز مركز خدمة المواطن في القابون وإصلاح المجبل الإسفلتي العائد للمحافظة.

كما تمحورت المداخلات حول بدل الإيجار المرتفع (٣٠٠ ليرة لكل متر) ولاسيما السكني، وعلى استكمال إصلاح المجبل الألماني وحل مشكلة بدلات الإيجار للعقارات القديمة، وتعديل قيمته من خلال تشريع قانوني، وظاهرة نبش القمامة بضرورة إقامة حملات نوعية لفرز القمامة في البيوت، وعن الازدحام المروري من الحميدية باتجاه باب مصلى، وحول انتشار المخالفات وتشققات الأرصفة، ومنح ترخيص للأبنية المهدمة في مخيم اليرموك وفق المخطط التنظيمي.

وتساءل الأعضاء عن مصير تنظيم جنوب الميدان وطالبوا برفع توصية بأتمتة وأرشفة سجلات المالكين المتعلقة بهذه المنطقة حفاظاً على حقوقهم بسبب تعثر استكمال لجنة حل الخلافات المتعلقة بها.

ووافق المجلس على رفع توصية لمخاطبة محافظة دمشق وزارة العدل بخصوص التعاون مع المحافظة وتقرير حفظ ملكيات المواطنين في منطقة تنظيم جنوب الميدان وأرشفتها ضمن سجلات إضافة إلى الأرشفة الإلكترونية، وذلك بسبب تعثر استكمال لجنة حل الخلافات عملها، ووضع هذه المنطقة من خلال دراسة جديدة حفاظاً على حقوق وملكيات المواطنين التي صانها الدستور، علماً بأن الملكيات موجودة في مستودع المحاكم في دوما.

طرابلسي: لجان حل الخلافات «جنوب الميدان» لم تنه أعمالها لعدم توفر المعلومات

مجلس محافظة دير الزور يناقش عمل مجالس البلديات

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: تجهيز محطة الميادين

| عبد المنعم مسعود

قال مدير عام شركة كهرباء دير الزور خالد الفهد في تصريح لـ«الوطن» إن خط التوتر ٢٠ قد انتهى من التجهيز من محطة الميادين وصولاً لقرية الدوير بمسافة ٣٠ كيلومتراً وإنه بذلك يصبح وصول الكهرباء للمشتركين في القرى التي تم تصلها كهرباء منذ عشر سنوات مرهوناً بوصول مراكز التحويل ووصول المحولة سعة ٣٠ ميغا لاستبدالها بالمحولة الموجودة في محطة الميادين التي سعتها ٢٠ ميغا.

وبين الفهد أنه تم تركيب محولة في بداية الخط عند بداية قرية غريبة وأخرى في مدينة صبيخان وأن شركة الكهرباء تعمل حالياً على تمديد تقريعات الخطوط المنخفضة داخل القرى والبلدات الخمس.

ووفقاً للفهد فإن مناطق معدان عتيق والتبني وغيرها في الخط الغربي والتي لم تصلها الكهرباء منذ سنوات قد تم الانتهاء من إيصال خطوط التيار الكهربائي إليها وأنه تم تركيب خمسة مراكز تحويل في معدان عتيق.

وفي الغضون اختتم مجلس محافظة دير الزور أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٢٤، وتضمنت جلسة الأمس مناقشة التقارير حول سير عمل مجالس البلدات في «الشميطية وبقرص تحتاني ومحكان وسعلو والخريطة والسويعية والقصبي وعياش ومراط وبقرص فوقاني والطريف والمسرب وحسرات وقطعة البوكمال والسكرية والزياري وغريبة ودبلان وتشرين والدوير والهري والغبرة والمريعية والعبد وقطعة البوليل ومظلوم والرمادي وطابية جزيرة ومعدان عتيق والبويطية والطيبة والسيال، والأعمال المنجزة خلال العام ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالموازنة المستقلة والموازنة الجارية وإجازات البناء والمخططات التنظيمية ونقل الوحدة الإدارية واستثمارها.

وتركزت طروحات ومطالب الأعضاء حول الواقع الزراعي ودعم محصول القمح على صعيد تأمين المحروقات والإسراع بتأهيل مصارف الري الزراعي ورفع الطاقة الإروائية في مشاريع الري الحكومي، والتشدد بضبط الأسعار والأسواق ومراقبة عمل الأفران، وكان المجلس بدأ أعماله أول من أمس بحضور المحافظ دير الزور فاضل نجار.

وفي بداية الجلسة تمت إعادة انتخاب أمين سر المجلس والمراقبين، واستعرض المجلس قرارات المكتب التنفيذي الصادرة بين الدورتين وردود الدوائر على مقترحات السادة أعضاء المجلس كما تمت مناقشة التقارير حول سير عمل مجالس المدن في «التبني وموحسن وخشام والميادين والقورية والعشارة وصبيخان والجلاء والسيال والبوكمال».

والأعمال المنجزة خلال العام ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالموازنة المستقلة والموازنة الجارية وإجازات البناء والمخططات التنظيمية ونقل أملاك الوحدة الإدارية واستثمارها.

وتركزت طروحات ومطالب الأعضاء على معالجة مخالفات البناء العشوائي والسماح ببناء البيت الريفي وتسهيل إجراءات ترخيص البناء والإسراع بإنجاز المخططات التنظيمية في عدد من المدن والعمل على تعزيل الوديان والمسيلات المائية بالريف الغربي، وواقع المخابز في المحافظة.

واستعرض المحافظ ما تم إنجازه من مشاريع خدمية وتنموية في المحافظة خلال العام الماضي مشيراً إلى الدعم الحكومي المقدم لمحافظة دير الزور والذي أسهم بحالة التعافي التي تشهدها معظم القطاعات، لافتاً إلى أهمية الدور المنوط بمجلس المحافظة وشدد على ضرورة متابعة العمل والتواصل مع الأهالي وتلبية احتياجاتهم.

وأكد التعاون بين جميع الجهات خدمة لـ«الوطن» والمواطن وشدد على الدور الرقابي لأعضاء المجالس المحلية فيما يتعلق بمراقبة الأسواق والفعاليات التجارية والتعاون مع الوحدات الإدارية لمنع مخالفات البناء والتجاوز على الأملاك العامة.
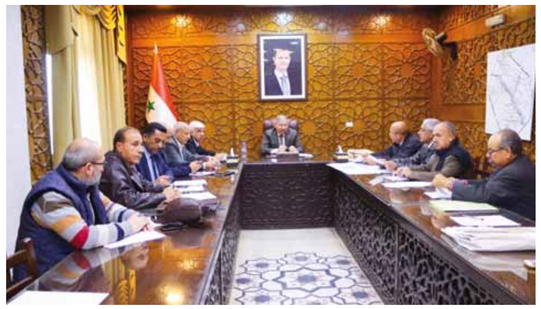
كما أكد المحافظ على أهمية التعاون للارتقاء بالواقع الزراعي وتقديم كل الدعم للفلاحين خلال موسم محصول القمح الإستراتيجي، لافتاً إلى أن الحكومة تسعى لتأمين مستلزمات الإنتاج وفق الإمكانات المتاحة وستقدم السعر المناسب للمحصول الذي يتناسب مع الكلف الحقيقية.